ذهب اليه الفلاسفة رفض الخ من القواعد الاسلامية التي عليها اهل الحق من كون الصانع فاعلا
بالاختيار لا واجبا بالذات ومنها ان القديم الزماني يمتنع استناده الى المختار
ومنها انه لم يكن شي من معلولات الفاعل المختار قديما يمتنع العدم وغير ذلك
قوله زيادة تحقيق قال البردعي والزيادة ان صفات الله تعالى ليست
بواجبة لذاتها قطعا بل هي في انفسها ممكنة وقديمة بذاته تعالى انتهى اقول والحق
ان يقال ان صفات الله تعالى واجبة للذات بمعنى انها لا تنفك عن الذات وهذا
لا ينافي التوحيد كما زعمه الشارح وليس قولا بوجود ذوات المتعددة قديمة بل بوجود
ذات واحدة متصفة بصفات واجبة له غير منفكة عن الذات فلا محذور والسياق
الكلام عليها قوله لان بديهة العقل جازمة قال شيخ الاسلام اعترض بانه يفهم
ان اتصاف محدث العالم بهذه الاوصاف بديهي وليس كذلك واجيب
بان معنى كلامه ان تصور الواجب بعنوان انه محدث لجميع ما سواه يجعل الحكم بثبوت
هذه الصفات بديهيا لا يتوقف الا على تصور الطرفين قال صلاح الدين فلعله
فلعله اراد بالبداهة الاستلزام والانتاج وان كان المقصود كسبيا قوله على هذا
النمط النمط محركا الطريقة والبديع الغاية في الشي قوله والنقوش جمع نقش بالفتح البديع
وهو تلوين الشي بلونين او الوان قوله لا يكون الخ حيوان قوله على ان اضدادها نقايص
قال شيخ الاسلام دليل ثان يعني انه تعالى لو لم يتصف بهذه الاوصاف لزم ان يتصف
باضدادها وهي الموت والعجز الخ قوله يجب تنزيه الله عنها يعني ان الاضداد كلها نقايص
يجب التنزيه عنها فوجب اتصافه بهذه الاوصاف واعترض على هذا بانه يتوقف على
مقدمتين لا صحة لهما ان الموت والعجز الخ اضداد لهذه الاوصاف وهو ممنوع بل هي
عدم ملكة لها فلا يلزم من خلوه عن هذه الاوصاف اتصافه تعالى بتلك الاعدام
لجواز انتفا القابلية بالكلية والثانية ان المحل لا يخلو عن شي وضده وهو ممنوع ايضا فان
الهوا خال عن الالوان المتضادة كلها كذا قرره قره كمال قوله وايضا قد ورد الشرع
بها قال شيخ الاسلام دليل ثالث انتهى مثل ان الله على كل شي قدير وانه بكل شي
عليم وانه سميع بصير قوله وبعضها مما لا يتوقف الخ كالسمع والبصر وشمول القدرة
وشمول الارادة وازليتها وازلية الحياة قال الكمال واعادة الضمير عليها وفيها

موننا

موننا نظرا الى المعنى وهو ان البعض صفات فالحاصل الضمير راجع الى البعض والتانيث
باعتبار الصفة قال القرمي كانه جواب سوال مقدر وهو ان يقال ان ثبوت الشرع موقوف
على تلك الصفات فلو توقف ثبوت الصفات عليه لزم الدور فاجاب بقوله
وبعضها الخ حاصله ان بعض تلك الصفات مما لا يتوقف الخ قوله كالتوحيد
اي كما ان التوحيد لا يتوقف ثبوته عليه فيصح التمسك بالشرع على التوحيد قوله بخلاف
وجود الصانع وكلامه قال شيخ الاسلام فان ثبوت الشرع اي علمنا بثبوته
موقوف على علمنا بوجود الباري وانه متكلم بالامر والنهي والخبر فاستدلالنا بالشرع
على ثبوت ذلك دور انتهى قال قره كمال والحق ان توقف الشرع على كلامه ممنوع
كما ياتي قوله ونحو ذلك كالحياة والقدرة والارادة والعلم ليس بعرض قال شيخ
الاسلام شرع في بيان صفات السلب قوله فيكون ممكنا اي فيكون من جملة العالم
فلا يصلح ان يكون محدثا له قوله وهو محال قال شيخ الاسلام هو ما اتفق عليه
اكثر العقلاء وذهب الفلاسفة الى الجواز قوله لان قيام الخ علة لكونه محالا
وهذا اشارة الى منع الملازمة التي دل عليها قوله والا لكان البقا الخ قال شيخ الاسلام
اي دليل امتناع البقا قوله معنى زايدا الخ اي معنى موجود زايد على وجوده والا فلا
لجعله مبنى لما ذكر لا يتصور التحيز في الامور الاعتبارية لا بالذات ولا بالتبعية على
ما لا يخفى فما ذكره المحشي بقوله وعلى ان الزايد موجود في نفسه ليس على ما ينبغي
الا ان يجعل عطف تفسير لقول الشارح قوله وان القيام عطف على قوله على ان
بقا الشي اشارة الى منع بطلان اللازم وهو محال قوله في التحيز وكلتا مقدمتين في
حيز المنع اما الاولى فلان الحق ان البقا استمرار الوجود وعدم زواله واما الثانية
فلان القيام اختصاص الناعت قوله وحقيقته اي البقا اي ان البقا امر اعتباري
لا امر موجود في نفسه ليكون عرضا قوله الى الزمان الثاني اي الوجود بالنسبة الى الزمان
الاول ابتدا بالنسبة الى الزمان الثاني بقا فالوجود بالنسبة الى الثاني عين البقا
لا البقا الزايد على الوجود قوله ومعنى قولنا فلم يبق جواب سوال مقدر وهو ان يقال
ان البقا لو لم يكن امرا زايدا على الوجود لما صح قولهم وجد ولم يبق كما لا يصح وجد
ولم يوجد فدل على ان البقا زايد على الذات والا لم يصح نفيه عنها قال قره كمال

[illegible]

قال يوسف الاصم اعلم ان ... ههنا ما بعد الزمان ... يقولون المعقولات ... بتمامها بعد الاولى فلا يرد